Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 3, 2024

Deanship of Scientific Research

The Impact of the Maritime Border Demarcation Agreement between Turkey and Libya in the Mediterranean Sea (2019) on Turkish-Greek Relations (2017-2021)

Ayman Hayajneh *, ***Khamis AL-Maslamani***

Department of Political Science, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Received: 11/12/2023
Revised: 5/2/2023
Accepted: 11/6/2023
Published: 30/5/2024

* *Corresponding author:*
hayajneh.yu@yu.edu.jo

Citation: Hayajneh , A. ., & AL-Maslamani, K. (2024). The Impact of the Maritime Border Demarcation Agreement between Turkey and Libya in the Mediterranean Sea (2019) on Turkish-Greek Relations (2017-2021). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(3), 404–419. https://doi.org/10.35516/hum.v51i3.3232

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aimed to analyze the agreement to demarcate the maritime borders between Turkey and Libya in the Mediterranean Sea and its impact on Turkish-Greek relations during the period of 2017-2021, in light of the competition between Mediterranean countries to exploit oil and gas resources.

Methods: The study adopted a decision-making approach to reach its results. Various sources, references, books, articles, and reports were consulted, in addition to events, to analyze the impact of the agreement between Turkey and Libya on Turkish-Greek relations. The study also examined how the two countries made decisions or chose the best available political alternatives based on their conflicting interests.

Results: The study found that the Turkish-Libyan agreement on maritime borders has intensified the crisis between Turkey and Greece. Greece rejected the agreement due to its impact on its rights established in the 1923 Treaty of Lausanne, where Turkey relinquished sovereignty over most islands in the Aegean Sea and Mediterranean. Greece sees itself as the primary target of this agreement, as it loses a significant portion of its exclusive economic zone to Turkey. Greece, along with Egypt and Greek Cyprus, formed a regional alliance to prevent Turkey from benefiting from exploration activities in the Eastern Mediterranean, given their shared maritime borders with Libya and Turkey.

Conclusion: The agreement has negatively impacted Turkish-Greek bilateral relations, increasing the state of international polarization in the Eastern Mediterranean.

Keywords: Turkey, Libya, Greece, agreement, Eastern Mediterranean gas, international relations.

أثر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في البحر الأبيض المتوسط بين ليبيا وتركيا عام 2019 في العلاقات التركية- اليونانية 2017-2021

أيمن هياجنه*، خميس المسلماني

قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تحليل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في البحر الأبيض المتوسط وأثرها في العلاقات التركية اليونانية خلال الفترة (2017-2021) في ضوء التنافس بين دول البحر الأبيض المتوسط لاستغلال الموارد النفطية والغاز.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على منهج صنع القرار، في الوصول إلى نتائج الدراسة؛ حيث تمت الاستعانة بعدد من المصادر والمراجع والكتب والمقالات والتقارير ذات العلاقة، بالإضافة إلى الأحداث، ثم تحليل أثر الاتفاقية بين تركيا وليبيا في العلاقات التركية اليونانية، وكيفية اتخاذ البلدين القرارات او البدائل السياسية الأفضل والمتاحة بناءً على واقع المصالح المتضاربة بين البلدين.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية-الليبية تعد مصدرًا لتصاعد حدة الأزمة في العلاقات التركية- اليونانية؛ حيث رفضت اليونان الاتفاقية كونها تؤثر في حقوقها المكتسبة في ضوء معاهدة لوزان عام 1923 التي تنازلت فيها تركيا عن سيادتها على معظم الجزر في بحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط. وترى اليونان أنها المستهدفة باتفاق ترسيم الحدود التركي-الليبي نظرًا إلى أنها تخسر جزءًا كبيرًا من منطقتها الاقتصادية الخالصة لصالح تركيا؛ حيث ترتبط اليونان بحدود بحرية مشتركة مع دولتي الاتفاق (ليبيا وتركيا). لذا كوّنت اليونان تحالفًا إقليميًا يضم مصر وقبرص اليونانية وذلك في إطار سعي اليونان لمنع تركيا عن الإفادة من التنقيب في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

الخلاصة: أن الاتفاقية أثرت سلبًا في العلاقات الثنائية التركية اليونانية؛ بحيث زادت من حالة الاستقطاب الدولي في شرق المتوسط.

الكلمات الدالة: تركيا، ليبيا، اليونان، اتفاقية، غاز المتوسط، علاقات دولية.

مقدمة:

ما زالت قضية الجزر المختلف عليها بين تركيا واليونان احدى أهم العوامل الخلافية التي تحول دون تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين، فبموجب اتفاقية لوزان لسنة 1923، حصلت اليونان على مجموعة من الجزر تقع في منطقة بحر إيجة كانت تابعة للسيادة العثمانية، ولاحقًا، وفي عام 1947، انتقلت سيادة (12) جزيرة شرق البحر الأبيض المتوسط تسمى مجموعة (جزر الدوذيكانيسا) من تركيا إلى اليونان، بعض هذه الجزر قريبة من الساحل التركي، مثل جزيرة (كاستيلوريزو) الصغيرة التي تبعد أقل من(2) كم فقط من الساحل التركي و(500) كم من البر الرئيسي اليوناني، حيث أدى ذلك إلى سيطرة شبه كاملة لليونان على شرقي المتوسط، وفقدان تركيا لمساحات واسعة من المياه الإقليمية.

عمليًا، لم يستطع البلدان ايجاد حل توافقي بينهما لهذه المشكلة، مما خلق جو من التوتر الدائم وأزمات دبلوماسية وتهديدات باستعمال القوة العسكرية من قبل تركيا في الغالب باتجاه اجتياح بعض هذه الجزر، ولكن غالبًا ما كانت الجهود الدبلوماسية الدولية تعمل على تثبيط هذه الأزمات بين البلدين.

بقي التوتر الحذر صفة العلاقات الثنائية بين البلدين، إلى أن جرى الاعلان عن وجود احتياطات كبيرة من الغاز في شرقي المتوسط، مما دفع البلدين إلى التنافس لإقامة مشروعات الغاز وعقد صفقات مع البلدان المجاورة، في ظل عدم امكانية التعاون المشترك بينهما بسبب الخلافات المتجذرة. إذ تخطط اليونان وبالتعاون مع إسرائيل وقبرص وإيطاليا لإنشاء خط أنابيب يسمى انبوب غاز المتوسط (إيست ميد) لنقل الغاز إلى المستهلكين الأوروبيين بطول (2000) كم، بحيث يمر عبر المنطقة الموقع عليها بين تركيا وليبيا (عويضة، 2019).

الأمر الذي دفع الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية في 27 تشرين الثاني 2019 توقيع مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وتم إبلاغ الأمم المتحدة عن الاتفاق وبهذا اكتسب صفة رسمية دولية، وجعل كلًا من ليبيا وتركيا جارتين بحريتين، بعد أن صادق الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" في أيلول 2020، بموجب المادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة، على مذكرة التفاهم الموقعة بين تركيا وليبيا، والمتعلقة بتحديد مناطق الصلاحية البحرية للبلدين في شرق البحر المتوسط (الجبالي، 2020).

إن اتفاقية الترسيم بين تركيا وليبيا، تنقل العديد من الجزر التي هي تحت السيادة اليونانية للسيادة التركية، وهو ما ترفضه اليونان على نحو قاطع، وهذا يعزز الصراع ويجعل الخلاف يأخذ منحنًا تصاعديًا بين تركيا واليوناني، وذلك بسبب سعي تركيا لتعديل الاتفاقيات الموقعة سابقًا مع اليونان، وسعي اليونان للإبقاء على الوضع القائم، فكل طرف يتحرك في سبيل تحقيق مصلحته المتمثلة بالحصول على حدود بحرية تجعل له نصيبًا كبيرًا من الثروات الهائلة المكتشفة في شرق البحر المتوسط، والحصول على الحدود البحرية التي تساعده على التنقيب على نحو أكبر عن تلك الثروات، وهو ما يؤدي بدوره لتزايد حدة الصراع بين تركيا واليونان على نحو خاص، والصراع في شرق المتوسط على نحو عام.

لذا لجأت اليونان إلى الأمم المتحدة، كما طلبت من الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على تركيا، وقال متحدث باسم الحكومة اليونانية: "إن بلاده قدمت إلى الأمم المتحدة اعتراضاتها على الاتفاق التركي الليبي بعدّه انتهاكًا للقانون الدولي، لأن المناطق البحرية لتركيا وليبيا لا تلتقي، ولأنه لا توجد حدود بحرية بين الدولتين" (شهاب، الصيداوي، 2020).

لذا تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا في البحر الأبيض المتوسط عام 2019 في العلاقات التركية-اليونانية خلال الفترة 2017-2021.

مشكلة الدراسة:

تسعى تركيا إلى تعديل الأوضاع التي فرضت عليها بعد الحرب العالمية الأولى بموجب معاهدة لوزان عام (1923)، التي انتزعت مناطق وجزر كانت تحت سيادتها في بحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط وضمتها لليونان، حيث أصبحت غير قادرة على استكشاف واستغلال جرفها القاري في بحر إيجة وقاع البحر الأبيض المتوسط، بسبب جدار من الجزر اليونانية يحيط بسواحلها جرف قاري ومنطقة اقتصادية تعادل أضعاف مساحة تلك الجزر، وهو ما دفع تركيا إلى السعي لإقامة ترتيب جديد يتم بموجبه تقاسم الموارد في البحر المتوسط على نحو عادل، مستندة في ذلك على مواد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد المناطق الاقتصادية بناءً على المسافة من البر لا من الجزر، لاسيما بعد الاكتشافات المتتالية لمخزونات الغاز.

وتواجه العلاقات التركية اليونانية الكثير من الأزمات التي توثر على العلاقات بين الدولتين، ومنها الملفات التاريخية المتعلقة بالحدود البرية والبحرية والمياه الاقليمية والفضاء الجوي وجزيرة قبرص المقسمة، وزاد من تأزمها محاولات التنقيب عن النفط والغاز في البحر المتوسط، وملف اللاجئين، واستضافة اليونان عددًا من الأتراك المرتبطين بمحاولة الانقلاب عام 2016، بالإضافة إلى اتفاقية ترسيم الحدود التركية الليبية التي ستساهم في زيادة الجرف القاري التركي في شرق البحر المتوسط بنسبة (30%)، فهي ستربط الجانب الجنوبي الغربي من تركيا بالجانب الشمالي الشرقي من ليبيا، مقابل الحصة اليونانية، التي كانت تعدّ منطقة بحرية خالصة تقع تحت سيطرة قبرص واليونان، إن انتقال هذه المنطقة البحرية من السيادة اليونانية

والقبرصية إلى السيادة التركية الليبية، يعني اعتراض المشروع اليوناني القبرصي الإسرائيلي الذي يهدف إلى تطوير خط أنابيب للغاز كان من شأنه أن يربط على نحو أكثر كفاءة الأسواق الأوروبية باحتياطات الغاز الموجودة على طول الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، لذا جاءت الدراسة لبيان أثر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا في البحر الأبيض المتوسط والعلاقات التركية- اليونانية، في ضوء الصراع والتنافس بين دول شرق البحر الأبيض المتوسط.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي: ما أثر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا عام 2019 في البحر الأبيض المتوسط في العلاقات التركية- اليونانية 2017-2021؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة وابعاد اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في البحر الأبيض المتوسط؟
- ما هي مواقف اليونان من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في البحر الأبيض المتوسط؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة مما يلي:

الأهمية النظرية: تتمثل في بحث المرتكزات النظرية التي يمكن الاستناد إليها في الدراسات الإقليمية، وموسعة لبعض القضايا المعالجة لها، وذلك من خلال الأبعاد النظرية والأفكار المستقاة من الأدبيات السابقة الذي سيتم التوصل إليها من خلال البحث في موضوع اتفاقيات ترسيم الحدود بين الدول، وأثرها في العلاقات الدولية.

الأهمية العملية: تكمن في البحث والتحليل العميق لما ستتوصل إليه الدراسة من معلومات تتعلق بمتغيرات الدراسة والمرتبطة باتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا في البحر الأبيض المتوسط وأثرها في العلاقات التركية اليونانية خلال الفترة 2017-2021، وإبرازها للباحثين للإفادة منها في الدراسات المستقبلية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة على نحو رئيسي إلى تحليل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في البحر الأبيض المتوسط وأثرها في العلاقات التركية اليونانية خلال الفترة 2017-2021، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- بيان أهمية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، والمكاسب المتوقعة من الإتفاقية (الدوافع).
- عرض ردود الفعل اليونانية من توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا.
- بيان استرتيجيات إدارة الأزمة والنشاطات العسكرية الاستباقية لكل من تركيا واليونان.
- استعراض مواقف الدول الإقليمية والدولية من الإتفاقية تجاه أطراف النزاع.
- استعراض السيناريوهات المستقبلية للنزاع التركي اليوناني في ضوء الاتفاقية.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية: توجد علاقة ارتباطية سلبية لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في البحر الأبيض المتوسط على العلاقات التركية اليونانية في ضوء التنافس بين دول البحر الأبيض المتوسط لاستغلال الموارد النفطية والغاز خلال الفترة 2017-2021.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: الاتفاقيات الدولية ويشير في هذه الدراسة إلى اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في البحر الأبيض المتوسط التي جرى توقيعها في عام 2019.

المتغير التابع: العلاقات التركية اليونانية خلال الفترة 2017-2021، وتشير في هذه الدراسات الى المحددات المؤثرة على العلاقات بين الدولتين في هذه الفترة، وعلى نحو أكثر تحديدًا تحليل تأثير اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في البحر الأبيض المتوسط التي جرى توقيعها في عام 2019 على العلاقات التركية اليونانية.

حدود الدراسة:

حدود زمانية: اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية (2017-2021)، حيث بدأت المفاوضات الاستكشافية للمرة الأولى بين تركيا واليونان عام 2002، من أجل إرساء عملية الحوار التي بدأتها النخب السياسية، من خلال استخدام الوسائل الدبلوماسية، واستمرت اجتماعاتها حتى عام 2016، ثم استؤنفت عام 2017 وفشلت المفاوضات في الوصول الى حلول للمشاكل بين الطرفين، وفي عام 2019 وقعت تركيا وليبيا اتفاقية لترسيم الحدود بين الدولتين.

حدود مكانية: ستقتصر الدراسة على الحدود الجغرافية لدولة تركيا واليونان وليبيا.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التالي في تحقيق اهدافها:

منهج صنع القرار: يركز هذا المنهج على آلية اتخاذ قرار محدد من بين عدة قرارات وبدائل مطروحة أمام صانع القرار السياسي، بحث يحقق المصالح الحيوية الوطنية للدولة، حيث يتوجب على صانع القرار السياسي ان يحدد المشكلة ثم جمع المعلومات عنها ووضع افكار وتصورات حولها وما ينبغي عليه ان يفعل لمواجهتها بعد تقييم كافة الخيارات والبدائل المطروحة والآثار التي يمكن ان تترتب عليها (مقلد، ص: 181)، تمهيدًا للوصول إلى مرحلة التنفيذ، التي تتم من خلال المفاوضات، التنافس، الصراع والمواجهة او التعاون (المنوفي، 1993، ص: 42)، وهناك ثلاثة نماذج أساسية لتفسير عملية صنع القرار السياسي، وهي (ميلاد، 1993، ص: 33-27): أولًا: النموذج التحليلي، وهنا يختار صانع القرار السياسي احد البدائل التي يمكن أن يحقق اكبر قدر ممكن من مصالحه الحيوية عندما يواجه موقفًا او مشكلة. ثانيًا: النموذج التنظيمي: وهنا يفترض ان صنع القرار السياسي يتم على نحو شبه آلي بناءً على التدريب الذي حصل عليه صانع القرار او من خلال خبراته السابقة، وعليه فإن صنع القرار عملية مبرمجة تركز على متغيرات محددة لها علاقة مباشرة بالمشكلة بحيث تهمل باقي المحددات، ثالثًا: النموذج المعرفي او الإدراكي، وهنا يسقط صانع القرار السياسي معتقداته الذاتيه على عملية القرار مقيمًا بذلك البدائل التي تناسب معتقداته فقط ويمهل الباقي. كما ان عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تتحقق وفق مستويات ثلاثة متوافقة مع النماذج الثلاثة السابقة، وهي (Allison T.G, 2016, p: 272-286):

- المستوى العقلاني او الرشيد: وهو افتراض دراسة كافة البدائل المتاحة على نحو معمق واختيار أفضلها.
- المستوى البيروقراطي: وهو افتراض ان المؤسسات الحكومية تتفاوض فيما بينها تمهيدًا لاختيار أفضل البدائل التي تناسبها.
- مستوى السياسات الحكومية (القوة): وهو افتراض وجود تنافس بين النخب القيادية في الإدرات الحكومية لاختيار أحد البدائل ليكون هو الذي يحقق مصلحتها ويعزز نفوذها.

وقد جرى استخدام هذا المنهج في الدراسة لتوضيح الخيارات التي تتخذها كل من تركيا واليونان في عملية صنع القرار السياسي في السياسة الخارجية وحسب رؤية كل طرف وبدائله المتاحة تجاه الطرف الآخر، في ضوء الإتفاقية الموقعة بين تركيا وليبيا.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

مفهوم الحدود البحرية: هي حدود المياه الإقليمية الخاصة بالدول التي لها شواطئ بحرية، وبحسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، تحدد المياه الإقليمية للدولة حسب المادة الثالثة من الفرع الثاني من الجزء الثاني من الاتفاقية التي تنص على "لكل دولة الحق في أن تحدد بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز 12 ميلًا بحريًا مقيسة من خطوط الأساس المقررة وفقًا للإتفاقية (عويضة، 2019: 22).

البحر الإقليمي (المياه الإقليمية): يستعمل التعبير "مياه إقليمية" أحيانًا بطريقة غير رسمية لوصف أي مساحة من الماء تمارس عليها دولة سلطة اختصاص ما، بما فيها المياه الداخلية والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة وربما الجرف القاري (سليمان، 2009: 42).

اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية: هي اتفاقية بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية جرى التوقيع عليها في 27 تشرين الثاني 2019، لترسيم الحدود البحرية بين البلدين في البحر الأبيض المتوسط (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019: 2).

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

دراسة شهاب، هنية، الصيداوي (2020) بعنوان: "الآثار القانونية المترتبة على توثيق الأمم المتحدة للاتفاقيات الدولية "اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا نموذجًا"، هدفت إلى معالجة إشكالية مشروعية اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، وحل الاشكال المتعلق بتحديد الجهة المختصة بإبرام المعاهدات واعتمادها، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية للاتفاقية والمبادئ القانونية ذات الصلة، وقد خلصت الدراسة أن توثيق الأمم المتحدة لاتفاق ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية قد أضفت الشرعية القانونية الدولية للاتفاقية وهذا التوثيق بمثابة اعتراف دولي بحق ليبيا وتركيا في إبرام اتفاقيات ثنائية ترعى المصلحة العامة لأطراف الاتفاقية، وكان من ابرز التوصيات للأمم المتحدة أن تقوم بمتابعة تطبيق المذكرة وأثارها القانونية المترتبة، والزام الأطراف الأخرى بعدم التعرض لطرفي الاتفاق أو الإضرار بحقوقهم.

دراسة الجبالي (2020) بعنوان: النزاع التركي– اليوناني في شرق المتوسط: أسبابه ومو اقف الأطراف الإقليمية، سلطت الدراسة الضوء على انعكاسات الاكتشافات الهيروكربونية (الغاز والنفط) تحت المياه في شرق المتوسط على أبعاد النزاع اليوناني /القبرصي- التركي تبعًا لكونه أكثر نزاعات شرق المتوسط تعقيدًا وتفاعلًا في الفترة الراهنة، ولما له من انعكاسات على شكل التحالفات الإقليمية في المنطقة، وقد استند التحليل على محاولة

معرفة الأسباب خلف التدافع التركي- اليوناني شرقي المتوسط من خلال دراسة الابعاد التاريخية والقانونية والجيوسياسية للصراع، فضلًا عن محاولة استشراف احتمالية تطوره في ظل الظروف الاقليمية والعالمية المتسارعة.

دراسة حنا (2010) بعنوان: العلاقات التركية اليونانية 1930-1941، شهدت العلاقات بين الدولتين خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين تطبيعًا بعد قطيعة استمرت لسنوات طويلة، نظرًا إلى اتباع قادة الدولتين سياسة خارجية تقوم على تسوية الخلافات فيما بينهما، والاستقرار والسلام ليس في منطقة البلقان فحسب بل العالم كله، وهذا ما تضمنته الاتفاقية المبرمة بينهما سنة 1930، وكذلك حلف البلقان الذي شكل سنة 1943 من قبل الدول الأربع (تركيا واليونان ويوغسلافيا ورومانيا). ووصلت العلاقات بين الدولتين ذروتها من خلال إبرامهما تحالف عسكري سنة 1938. واستمرت العلاقات السياسية والاقتصادية بالتحسن رغم تفكك حلف البلقان سنة 1941.

الدراسات الاجنبية:

دراسة (Vogler, S, and Eric, 2015)

"Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security

"اكتشافات الغاز في شرق المتوسط: الآثار المترتبة على الأمن البحري الإقليمي": تتناول الدراسة المنشورة عام 2015، اكتشافات حقول الغاز والنفط شرقي المتوسط، وتأثيرها على أمن الفواعل الإقليمية في المنطقة. وقد خلصت الدراسة الى أن هذه الاكتشافات يمكن أن تؤدي الى تفاقم التوترات بين تركيا وقبرص وبين إسرائيل ولبنان، الى جانب أنها ساعدت على تعزيز القوى البحرية مما أثار قلق إسرائيل وأن هذه الموارد الجديدة من شأنها أن تساعد في الاستقرار الإقليمي، لا أن تكون مصدرًا اضافيًا للصراع في المنطقة.

دراسة (Gunawan, Verocha, Adyatma, Mutia, and others, 2020)

The Validity of Turkey-Libya's Agreement on Maritime Boundaries in International Law

"صلاحية اتفاقية الحدود البحرية التركية-الليبية في القانون الدولي": هدفت الدراسة إلى بيان صلاحية اتفاقية الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، بحيث بينت أنواع الاتفاقيات الدولية وماهي الظروف والبنود التي قد تبطلها في حال عدم مع قواعد القانون الدولي العام، وبينت ان هذه الاتفاقية هددت سيادة اليونان ولم تأخذ بعين الاعتبار موقع جزيرة كريت التابعة للسيادة اليونانية، وباستخدام البحث المعياري القانوني، وجدت الدراسة ان الاتفاقية بين تركيا وليبيا باطلة، لأنها تتعارض مع مبادئ القانون الدولي، وهي سيادة الدول وحسن الجوار ومعاهدة الصداقة والتعاون، وخلصت الدراسة إلى أنه من الواجب على الدول التي ترغب بعقد اتفاقيات دولية أن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب النظرية للقانون الدولي إلى جانب الأبعاد الإجرائية حتى تصبح الاتفاقيات الثنائية او الجماعية بين الدول متوافقة مع مبادئ القانون الدولي العام.

دراسة (Alibabalu, Sayyad, and Sarkhanov, Teymur, 2023)

Geopolitics and Geoeconomics of the Eastern Mediterranean Gas Conflict: Analysis of Turkey's Policy

" الأبعاد الجيوبوليتيكية والجيو اقتصادية لنزاع الغاز في شرق المتوسط: تحليل السياسة التركية"

ركزت هذه الدراسة على العلاقة بين الأبعاد الجيواستراتيجيو والجيواقتصادية لمخزونات الغاز المكتشفة في شرق المتوسط، والآمال التي تعقدها تركيا عليها، حيث تدعي الدراسة ان هذه الإكتشافات أدخلت دول الإقليم في تنافسات خطيرة منذ عام 2019، وان الدول الساحلية لشرق المتوسط تبحث عن حقول جديدة تتقاطع حدودها فيما بينها بحيث تسبب نزاعات ثنائية وجماعية بين هذه الدول في ظل ضبابية المياه الإقليمية والاقتصادية لها، ان هذا التنافس الإقليمي سبب نزاعًا جديدًا على مستويين، الأول: بين تركيا واليونان حول قضية قبرص، والثاني: بين تركيا من جهة وكل من مصر وإسرائيل من جهة أخرى، وان هذه الأسباب هي التي دفعت تركيا لتوقيع إتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع ليبيا.

أما أهم النتيجة توصلت الدراسة إليها كانت: أن تركيا ومن خلال هذه الإتفاقية تحاول الحصول على وضع قانوني سياسي وتعزيز مكانتها العسكرية لعرقلة مشروعات الطاقة التي تحاول الأطراف المنافسة لها أن تنفذها، وكذلك تعزيز وضعها كلاعب إقليمي مهم يصعب تحييده في أية مشروعات مستقبلية في شرق المتوسط.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة اما أنها ركزت على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا بأبعادها السياسية او القانونية، او على العلاقات الثنائية الصراعية بين تركيا واليونان، واحيانًا من منظور سياسي او تاريخي، اما ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها، انها تتناول موضوعا حديثًا له أهمية استراتيجية كبيرة، وتداعيات على أمن الطاقة والأمن الجماعي والإقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تناولت أثر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في العلاقات التركية اليونانية، ووضعت سيناريوهات مستقبلية لهذه العلاقات ضمن الخيارات والبدائل المتوفرة لكل طرف من طرفي النزاع.

وقد جرى تقسيم الدراسة كما يلي:

أولًا: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية- الليبية

ثانيًا: أهداف اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية-الليبية

ثالثًا: موقف اليونان من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية-الليبية

رابعًا: اتفاقية ترسيم الحدود الليبية – التركية وتصعيد الخلاف التركي-اليوناني

خامسًا: التصعيد السياسي التركي اليوناني في مجال ترسيم الحدود

سادسًا: النشاطات العسكرية الاستباقية للطرفين لتحقيق أهداف استراتيجية

سابعًا: استراتيجيات إدارة الأزمة التركية- اليونانية

ثامنًا: السيناريوهات المستقبلية للصراع التركي اليوناني

الخاتمة والنتائج

أولًا: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية- الليبية

أطلقت تركيا عام 2018 عدة مشروعات اقتصادية في ليبيا بوصفها جزءًا مهمًا من استراتيجية تركيا الاقتصادية والسياسية في أفريقيا، حيث بلغ حجم المشروعات الاقتصادية التركية في ليبيا حوالي (2.3) مليار دولار عام 2018، بالإضافة إلى العديد من المشروعات الاستثمارية، لذلك لا يمكن عزل التفاهم السياسي والتقدم في العلاقات السياسية بين الجانب التركي وحكومة الوفاق الليبية عن النفوذ الاقتصادي التركي في ليبيا (الشيخ، 2018: 87)، وفيما يلي عرض لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية-الليبية:

إن قانون المناطق الاقتصادية الخالصة وقواعد قانون البحار لعام 1982 هو الأساس القانوني الذي تستند إليه الدول في الشؤون المتعلقة بالحدود البحرية والاستغلال الاقتصادي لها، حيث تمنح المنطقة الاقتصادية الخالصة الدولة الساحلية الحق في الإفادة من الثروات البحرية في منطقة لا تمتد لأكثر من 200 ميل بحري (370 كم) من سواحلها، وقد كسبت ليبيا من اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع تركيا مساحة (16.700) كم2، وتمنح مناطق الجرف القاري حقوقًا مماثلة ولكن فقط في قاع البحر وفي باطن الأرض أو تحت قاع البحر، لذلك، عندما تتضارب مصالح الدول الساحلية في مطالبها بخصوص المناطق الاقتصادية البحرية الخالصة او تتداخل، فإن تحديد مناطق النفوذ والسيادة البحرية تدخل حيز التنفيذ بين تلك الدول، بحيث تخضع للقانون الدولي لترسيم الحدود وبالذات قانون البحار لعام 1982 (www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_a.pdf)، (عبد الرحمن، 2004: 2).

والحقيقة، كانت هناك مفاوضات سابقة بين ليبيا وتركيا منذ عهد الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، خاصةً بعد أن أعلنت ليبيا المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها في عام 2009، مما جعلها منفتحة على الاتفاقيات الدولية، وقد ذكرت بعض المصادر أن تركيا حاولت التوصل لاتفاق مع ليبيا قبل عام 2011، وأن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سعى في عام 2010 لتوقيع الاتفاقية مع ليبيا، لكن وقوع الثورة حال دون التوصل للاتفاق، وقام وزير الدفاع التركي (خلوصي أكار) الأسبق بزيارة إلى ليبيا عام 2018، من أجل تفاهمات أمنية بإعادة فتح ملف المباحثات حول اتفاقية السيادة البحرية (الرنتيسي، 2020).

من ناحية أخرى، لم تثمر المفاوضات اليونانية- الليبية عام 2004 لترسيم الحدود البحرية، فيما لاحقًا، أعلن وزير التعاون الدولي الليبي محمد عبد العزيز عام 2012 أن ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا واليونان لم يتم بصفة نهائية وأن المفاوضات مستمرة، وقال عبد العزيز في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية اليوناني ديمتريس أفراموبولوس (Demetrios Avramopoulos): "تبادلنا وجهات النظر مع وزير الخارجية اليوناني حول قضية الحدود البحرية، ليس فقط ما بين ليبيا واليونان، ولكن بين ليبيا واليونان ودول الجوار" (الذيب، 2018).

وفي عام 2019 وقعت تركيا مذكرتي تفاهم مع الحكومة الليبية، الأولى تتعلق بترسيم الحدود البحرية، وتهتم الثانية بالتعاون الأمني مع حكومة الوفاق الليبية، مما أسهم في إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التدخل العسكري التركي في ليبيا، خاصة بعد موافقة البرلمان التركي على التدخل العسكري في الأراضي الليبية (خضيرات، 2016: 8).

وتنص اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية- الليبية في ديباجتها على أن الطرفين قررا العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط على نحو منصف وعادل (وفق) الصلاحيات المنبثقة من القوانين الدولية، أما بقية فصول المذكرة فتتعلق بضبط حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وفق إحداثيات جغرافية محددة، وإجراءات تسجيلها لدى الأمم المتحدة من قبل الطرفين، وسبل حل النزاعات حولها، وآليات مراجعتها وتعديلها، ويظهر الشكل رقم (1) حدود مناطق السيادة البحرية بين البلدين (مصطفي، 2020).

قامت تركيا بتوقيع الاتفاقية البحرية مع حكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج، التي تعد مكسبًا هامًا لتركيا، حيث تؤدي إلى زيادة نفوذ تركيا

في المنطقة، فتطبيق الاتفاقية البحرية يجعل (100) ألف كم2 بحري تحت السيادة التركية، الأمر الذي يعني وصول تركيا إلى منتصف البحر المتوسط على حساب اليونان وقبرص، بينما تنص الاتفاقية الأمنية على الدعم العسكري والسياسي التركي لحكومة الوفاق من أجل مواجهة الضغوط التي تواجهها من الجماعات المعارضة لها والمدعومة دوليًا وبالأخص الجيش الوطني الليبي، بينما تنص الاتفاقية البحرية علي ترسيم الحدود البحرية بين الجانبين وهو الأمر الذي تسعى إليه تركيا من أجل توسيع مجالها البحري في حوض المتوسط، وهذا يمنحها مميزات جيواستراتيجية مهمة (عبد الرحمن، 2004:14، 15).

تأتي أهمية الاتفاقية من الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للموقع البحري محل الاتفاق إذ تشير العديد من التقارير الصادرة عن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية لعام 2010 بأن باطن شرق المتوسط يحتوي على ما يقارب من (107) مليار برميل نفط خام و(122) ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي مما سيؤدي إلى إنعاش اقتصاديات الدول المطلة على هذه المنطقة، وبالتالي يمكن حصر المكاسب التركية من الاتفاقية البحرية الموقعة مع الجانب الليبي في (عدوان، فياض، 2020):

1- إعطاء تركيا الحقوق السياسية والقانونية في أية مساعي مستقبلية لتوسيع نفوذها في منطقة شرق المتوسط وتوفير الحماية اللازمة لحقوقها الكاملة في هذا الإقليم فيما يخص أعمال الحفر والتنقيب.
2- منع المحاولات اليونانية من ترسيم حدودها مع الجانب المصري وقبرص اليونانية عبر جزر كريت وميس.
3- مواجهة المحاولات الدولية لمحاولة عزل تركيا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

ان توقيع الاتفاقية مع ليبيا، يعني أن خطوط الطول هي التي أخذت في الاعتبار وليست خطوط العرض، وعدّ حدود اليونان البحرية الاقتصادية مقصورة على ساحل البر اليوناني الرئيس، وليس على أساس مجال عشرات الجزر اليونانية الصغيرة شرق المتوسط ومدخل بحر إيجة، ومنح تركيا وجمهورية شمال قبرص مجالًا بحريًا واسعًا، إذ أصبح الشريط الطولي لقلب شرق المتوسط، وصولًا إلى الحدود المصرية - الليبية البحرية، مناطق اقتصادية تقتسمها تركيا مع ليبيا، ويترتب عليها توسيع المنطقة الاقتصادية التركية الخالصة (مركز الجزيرة للدراسات، 2020).

ثانيًا: أهداف اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية-الليبية:

لقد اكتسب مفهوم الوطن الأزرق (Mavi Vatan)، زخمًا في أيلول 2019 عندما ألقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كلمة أمام خريطة تظهر (462) ألف كم2 كوطن أزرق لتركيا، ويتبنى حزب العدالة والتنمية مع حلفاءه، هذا المفهوم، ولعل الاكتشاف الذي أعلنه الرئيس أردوغان في 21 آب 2020 والمتعلق بوجود كميات كبيرة من الغاز الطبيعي تصل إلى نحو (320) مليار م3، قد عزز مفهوم "الوطن الأزرق"؛ ما جعله جزءً أساسيًا من السياسة الخارجية التركية المستقبلية (Mackenzie, 2020).

ويمكن حصر أسباب توقيع تركيا الاتفاقية البحرية مع ليبيا، وأثرها في سياستها في شرق المتوسط فيما يلي:

1- أصبحت منطقة شرق المتوسط مسرحًا نشطًا للتنافس الإقليمي ولشركات الطاقة الدولية، فهي نقطة التقاء وصراع بين تركيا وليبيا من جهة واليونان وقبرص وإسرائيل ومصر من جهة أخرى، كذلك لأهم شركات الطاقة مثل برتيش بتروليوم، وإيني الإيطالية (https://goo.gl/gqPcKx)، وتوتال الفرنسية، وإكسون الأميركية، وللبلدان التي تحتاج إلى إمدادات الطاقة، مثل دول الاتحاد الأوروبي (خاصة مع أزمة الطاقة في أوروبا بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية)، لذا فإن بقاء تركيا بعيدة عن هذا الحراك السياسي والاقتصادي، وهي تملك أطول ساحل في شرق المتوسط، ستكون له تداعيات سلبية على مكانتها ونفوذها واقتصادها (Alibabahu,Sayyad, and Sarkhanov, Teymur, 2023).
2- ظهور تحالفات إقليمية جديدة في منطقة شرق المتوسط مما أثار المخاوف الأمنية التركية؛ مثل الشراكة بين إسرائيل واليونان وقبرص ومصر، فقد أنشأت هذه الدول "منتدى غاز شرق المتوسط" الذي حظي بدعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وإستثنيت عضوية كل من تركيا وجمهورية شمال قبرص، كما استثنيت سورية ولبنان بوصفهما لا تقيمان علاقات مع إسرائيل، وعمق إنشاء هذا المنتدى مخاوف تركيا من الاستبعاد وشعورها بالتهديد، وبخاصة بعد انسحابها منذ عام 2010 من المناورات البحرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل في المتوسط التي كانت تسمى (Reliant Mermaid)، وأحلت الولايات المتحدة اليونان محل تركيا، واستمرت بإجراء المناورات وأعادت تسميتها (Noble Dina)، وردًا على ذلك، لجأت تركيا إلى موازنة هذا التهديد المتصور بزيادة وجودها العسكري والبحري والسعي لبلورة سياستها في البحر الأبيض المتوسط (قدورة، 2021: 199).
3- تعدّ تركيا أن التطورات في منطقة شرق المتوسط تستلزم إثبات حقوقها في التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط للتعامل مع أية عقوبات محتملة من الاتحاد الأوروبي أو من الولايات المتحدة، فقد هدد الاتحاد الأوروبي بعقوبات على تركيا إن لم تتوقف عن أنشطتها بالقرب من قبرص، بينما أقرت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي عام 2019 قانون الأمن والشراكة في الشرق المتوسط، الذي يطلب من لجنة أميركية أن تقدم تقريرًا عن أنشطة الحفر التركية، ومع أنه لم يرد ذكر تركيا بالاسم، فإن القانون ينص على إبلاغ الولايات المتحدة عن أي عائق أمام

أنشطة الحفر القبرصية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة وأية "أنشطة غير قانونية" في شرق البحر المتوسط، لذلك، سعت تركيا إلى توقيع اتفاقيتين بحريتين مع جمهورية شمال قبرص وليبيا لتعزيز حججها القانونية في مواجهة مثل تلك العقوبات (روسيا اليوم، 2019).

4- عرقلة المشروعات الاقليمية المنافسة ومحاولة إستبدالها او توجيهها لمصلحة تركيا، فمن خلال الدعاوى القضائية التركية يمكن لتركيا أن تؤخر تنفيذ مشروع (Med East)، وتزيد تكاليفه، وكانت تركيا تعوّل على أن تولي مصر مصلحتها بالدرجة الأولى، لأن اتفاقها مع تركيا سيمنح مصر مساحات جديدة واسعة في البحر، وأن اتفاق (تركيا ومصر) كان سيوفر لمصر نحو (26500) كم2 إضافية، على أساس أن جزيرتي قبرص وكريت يتعين ألا يكون لهما جرف قاري وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأن يكون الخط الذي يقسم الجرف القاري لتركيا ومصر هو الخط الوسطي في شرق المتوسط، مما سيمنح مصر (15000) كم2 من المنطقة الاقتصادية الخالصة من اليونان و(11500) كم2 من قبرص لكن مصر وقعت اتفاقًا مع اليونان يحدد حدودهما البحرية، لتقدم البعد السياسي بسبب حالة العداء بين البلدين على البعد الاقتصادي (Yakis, 2020).

5- تلبية حاجات تركيا من النفط والغاز وتقليص الاعتماد التركي على الغاز الروسي، إذ تعتمد تركيا على الغاز الطبيعي المستورد بنسبة (98%)، وأكثر من نصف مستوردات يأتي من روسيا لذلك فإن توقعات زيادة اعتماد تركيا على إنتاجها الخاص من شرق المتوسط بعد الاكتشافات الضخمة في المنطقة، يجعلها حازمة في سياستها البحرية، خاصة بعد أن شجعها اكتشاف الغاز في البحر الأسود، الذي "سيبدأ الإنتاج منه في عام 2023 لتجاوز عجز الحساب الجاري"، على "تسريع عمليات الاستكشاف في المتوسط"، وهو ما من شأنه أن يجعلها "لاعبًا أساسيًا في مجال الطاقة"، حسب رأي وزيري الطاقة والخارجية التركيين (Badarin, Emile, and Schumacher, Tobias, 2022).

ويمكن أن نلخص **دو افع وأهداف تركيا بتوقيعها مذكرة التفاهم مع ليبيا حصرًا** كما يلي:

1- إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط، الذي استُبعدت تركيا منه على الرغم من أنها جزء مهم من إقليم شرق المتوسط.

2- يعدّ الاتفاق مع ليبيا اتفاقًا تاريخيًا، لأنه يمثل أول صفقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا مع دولة ساحلية باستثناء جمهورية قبرص التركية، مما سيزيد الجرف القاري لتركيا في المنطقة المذكورة بحوالي (30%).

3- توفير أساس سياسي وقانوني لمحاولات تركيا التوسعية في شرق المتوسط، ويعطيها الحق في حماية حقوقها البحرية وخاصة نشاطات سفنها التي تقوم بالحفر والتنقيب.

4- منع اليونان من ترسيم الحدود البحرية مع مصر وقبرص اليونانية عبر جزر (كريت وميس)، وكانت اليونان قد نشرت خرائط تقتصر المنطقة التركية على خليج أنطاليا فقط الذي يغطي مساحة (41) ألف كم2.

5- إحباط خطط عزل تركيا وجمهورية قبرص التركية وزيادة تأثير تركيا على الجغرافيا السياسية لشرق المتوسط.

6- تعدّ الاتفاقية قوة لتركيا في أي حوار قادم يتعلق بحقوقها وبمستقبل ليبيا، بما يسهم في إعادة تذكير الدول المكتشِفة لموارد الطاقة والدول المستقبِلة بأن المرور عبر تركيا هو الخيار الأكثر منطقية اقتصاديًا وأمنيًا.

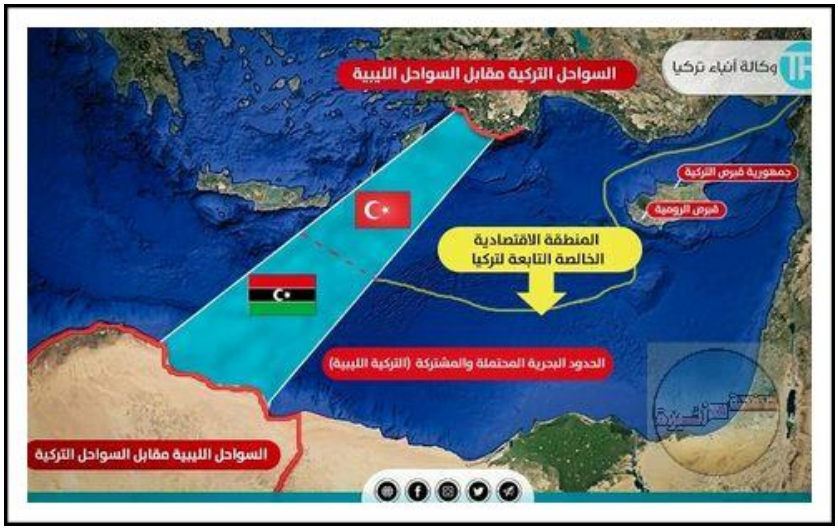

الشكل رقم (1): خارطة توضح المنطقة البحرية التي ستصبح ضمن المياه الإقليمية التركية الليبية

المصدر: https://www.saf7a-a5era.com/2020/10/Maritime-delineation.html

ثالثًا: موقف اليونان من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية-الليبية:

أعلنت اليونان رفضها الاتفاق الموقع بين الحكومة التركية والليبية حول ترسيم الحدود البحرية، وعبرت عن ذلك باستدعاء السفير التركي في اليونان، وبينت أنه لا يمكن انتهاك سيادة دولة ثالثة عبر أية اتفاقية، لأن ذلك يعد انتهاكًا صارخًا لاتفاقية قانون البحار الدولية لعام 1982، ولا يتماشى مع مبدأ حسن الجوار، وأن اليونان لديها تحفظات على التصريحات التركية بخصوص توظيف ورقة الحاجز البحري الاقتصادي، لعزلها عن اكتشافات الغاز في البحر الأبيض المتوسط من خلال تحول مساحات واسعة من مناطقها الاقتصادية الخالصة لصالح تركيا وليبيا، هو السبب الأهم لنشاط الدبلوماسية اليونانية المتضاربة مع الدبلوماسية التركية التي تحاول عزل اليونان في الجزء الغربي من حوض شرق البحر المتوسط ومنعها من التواصل الفعلي مع شرقه، وبالتالي المحافظة على دورها وحقها في استخراج ثروات الجزء الجنوبي لجزيرة قبرص، وهذا ما حمل اليونان لرفع القضية إلى قمة "الناتو" في بريطانيا عام 2019 (قناة الحرة، 2019).

ردًا على الاتفاقية بين تركيا وليبيا، وقعت كل من اليونان وإسرائيل وقبرص في 2 كانون الثاني 2020، اتفاقية مشروع بناء خط أنابيب تحت البحر لنقل الغاز الطبيعي من الحقول البحرية في شرق المتوسط إلى أوروبا الذي بدوره سيقلل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، هذا الاتفاق أثار غضب تركيا لأنها كانت تطمح لأن تصبح هي دولة عبور رئيسية لإمدادات الغاز الطبيعي إلى أوروبا، مما قد يمنحها مصدرًا إضافيًا للضغط على الاتحاد الأوروبي، خاصة ان هناك كثير من القضايا العالقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي تؤثر في العلاقات البينية بالاتجاه السلبي، هذا المشروع الذي استبعدت منه تركيا يخرجها من معادلة السيطرة على إمدادات الطاقة الجديدة لأوروبا، ويمنح اليونان القدرة على الحد من تأثير تركيا في منطقة شرق المتوسط، لاحقًا أعلنت الدول الثلاث الموقعة للاتفاق، أن هذا المشروع يهدف إلى جعلهم حلقة وصل مهمة في سلسلة إمدادات الطاقة إلى أوروبا وإظهار مقدرتهم على مواجهة تركيا، ومن المقرر أن يكون طول الخط حوالي (1872) كم، كما أنه سيسمح بنقل ما بين (9-11) مليار م3 من الغاز الطبيعي سنويًا من قبرص وإسرائيل واليونان إلى إيطاليا كمحطة أولى (Ankara lashes out at Israel, 2020).

الشكل رقم (2): خارطة توضح خط انابيب الغاز المفترض (إسيت ميد) بين اليونان وقبرص وإسرائيل

المصدر: https://www.marefa.org:Israel-Europe_pipeline.JPG

رابعًا: اتفاقية ترسيم الحدود الليبية – التركية وتصعيد الخلاف التركي-اليوناني:

تشهد العلاقات بين تركيا واليونان توترًا كبيرًا بسبب نزاعهما في شرق المتوسط حول ترسيم الحدود البحرية لكل طرف، وقد إشتد النزاع بعد أن اكتشفت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي بحرًا من الغاز الطبيعي في المنطقة، الذي أضاف بعدًا جديدًا للصراع بين الدولتين الذي يحمل في طياته أبعادًا مركبة من الخلافات التاريخية المزمنة؛ خاصةً بعد تنازل تركيا عن عدد كبير من الجزر القريبة من حدود اليونان وفق اتفاقية لوزان 1923 التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وفي ظل مطالب اليونان بوضع الجرف القاري لجزرها القريبة من تركيا في الاعتبار، ستحرم تركيا من مساحات واسعة من المياه الإقليمية والدولية المقابلة لشواطئها على المتوسط (توماس 2020).

أعلنت تركيا عن اكتشافات للغاز الطبيعي في البحر الأسود عام 2020، تقدر احتياطاته من الغاز بأكثر من (300) مليار م3، وقد حفز هذا الأمر تركيا على بذل المزيد من الجهود من أجل فرض واقع جديد في شرق المتوسط الغني بالغاز الطبيعي، حيث يمثل قطاع الطاقة نقطة ضعف

استهلاكية كبيرة في نزيف العملات الأجنبية لتركيا، حيث أنفقت تركيا (41) مليار دولار على مشترياتها للنفط من السوق العالمي عام 2018، وأثار اكتشاف الموارد الهيدروكربونية الغنية في شرق حوض المتوسط، شهية الجهات الدولية الفاعلة للاستثمار والإفادة منها، كما دفع الدول المُطلّة على المتوسط إلى تسريع عمليات ترسيم حدود مناطق السيادة البحرية، والسبب الأساسي الذي دفع الدول المَعنيّة إلى بذل الجهود لترسيم الحدود هو رغبتها في حماية حصصها من مصادر الطاقة (كوش، 2020).

وترى اليونان أن الاتفاقية الأمنية لتركيا مع ليبيا تسمح لتركيا استخدام الأجواء الليبية وإقامة قواعد عسكرية والدخول إلى مياه ليبيا الإقليمية (كوش، 2020)، وأن مطالب تركيا بحقوق لها داخل المياه الاقليمية للجزر اليونانية هي أبعد من حاجتها للغاز والطاقة، وهو الأمر الذي يعزز مخاوف الكثير من دول المنطقة من سعي تركيا لتنفيذ الاستراتيجية المعروفة في الأوساط التركية بـ "الوطن الأزرق"، التي تسعى تركيا من خلالها توسيع نفوذها البحري في البحار الثلاثة المحيطة بها سعيًا لتحقيق نفوذ إقليمي أكبر، ومستوى أفضل من التزود بمصادر الطاقة.

وقد يبدو ذلك منطقيًا لمشروعي الغاز الرئيسين في المنطقة واللذان يتعدان كونهما مشروعات اقتصادية عابرة للقارات إلى كونهما مشروعات ربط جيواستراتيجية تربط أمن الطاقة في مناطق واسعة من تركيا وروسيا، وهما (The Conversation. 2020):

1- **خط الغاز الروسي- التركي (السيل التركي)**: وهو الخط الذي من المخطط له نقل (31.5) مليار م3 من الغاز مرورًا بمياه البحر الأسود والبر التركي، وتستفيد منه دول شرق وجنوب أوروبا وتركيا، ويعد فرصة استراتيجية وتجارية لكل من تركيا وروسيا على حد سواء خصوصًا ربط المصالح الجيواستراتيجية للبلدين مع دول الجوار الأوروبي (مركز الجزيرة للدراسات 2020).
2- **خط الغاز الإسرائيلي- الأوروبي:** هو لنقل غاز شرق المتوسط عبر المياه القبرصية واليونانية (جزيرتي قبرص وكريت) إلى السواحل الإيطالية ومن بعدها إلى باقي الدول الأوروبية، ولكنه قد لا يجد منفذًا باتجاه البر الأوروبي دون المرور من مناطق النزاع اليونانية القبرصية- التركية، مما يفسر إصرار تركيا على المطالبة بالسيادة على تلك المناطق وتوقيع الاتفاقية مع ليبيا لتفويت الفرصة أمام المشروع الجيواستراتيجي المنافس لمنتدى شرق المتوسط للغاز الذي يبدو رافعة إقليمية لتحجيم طموح تركيا في منطقة شرق المتوسط سواء على صعيد التحكم بأمن الطاقة الأوروبي أو توسيع نفوذ تركيا على مساحات أكبر داخل المناطق المتنازع عليها مع اليونان وقبرص (Meredith, 2020).

خامسًا: التصعيد السياسي التركي اليوناني في مجال ترسيم الحدود:

1- التصعيد التركي لترسيم الحدود:

أعلنت تركيا اعتراضها ورفضها اتفاقية ترسيم الحدود بين اسرائيل وقبرص عام 2010، وترى تركيا انه لا يحق للحكومة القبرصية التوقيع على أي اتفاقية في ظل التوتر الذي يدور حول جزيرة قبرص الشمالية في ظل انقسام شطري الجزيرة منذ عام 1974، كما اعترضت على اتفاقية ترسيم الحدود التي أبرمت بين قبرص ومصر عام 2013 (أحمد، 2018).

وتستند الادعاءات التركية بأن هذه الاتفاقيات تنتهك الجرف القاري التركي، وتتجاوز السيادة التركية، وأنه لا يحق لأي دولة أو شركة تنقيب إجراء دراسات وأبحاث في المنطقة المتنازع عليها، وصرح وزير الخارجية التركي (جاويش أوغلو) عام 2018، "أن تركيا تخطط للبدء بأعمال الاستكشاف والتنقيب عن الغاز والنفط في شرق المتوسط، وأن التنقيب عن هذه المصادر الطبيعية وإجراء الابحاث والدراسات عليها يعدّ حقًا سياديًا لتركيا"، كما هدد الرئيس التركي في أثناء تصريحاته المتكررة والصريحة كل من قبرص اليونانية وشركات التنقيب عن الغاز المتعاقدة معها التي تمارس نشاطاتها في المنطقة البحرية قبالة سواحل الجزيرة القبرصية، ولاحقًا باشرت تركيا بالبحث والتنقيب عن الغاز في المناطق المشار إليها، فيمااعترض الجيش التركي عام 2018 (سفينة الحفر سايبم) التابعة لقبرص اليونانية التي كانت في طريقها من موقع بين الجنوب والجنوب الغربي من جزيرة قبرص للتنقيب الذي يعرف ببلوك (3) (Turkish blockade, 2018).

2- التصعيد اليوناني لترسيم الحدود:

بذلت اليونان جهدًا كبيرًا لتوقيع اتفاق مع مصر على أساس مبدأ (البعد بمسافة متساوية من جزرها)، إلى أن تمكنت في 6 أب 2020، من توقيع اتفاق ترسيم الحدود مع مصر، وقد امتدت الحدود المرسومة بالاتفاق بين خطي طول (26° إلى28°)، وأعلن وزير الهجرة اليوناني "ديميتريس فيتساس" عام 2018، أنه في حال حاولت تركيا توسيع حدودها البحرية، فإن اليونان لديها القدرة على الرد عسكريًا ودبلوماسيًا على هذه الإجراءات، وصرح وزير الخارجية اليوناني" نيكوس كوتزياس" أن اليونان لن تسمح لتركيا بأن تنتهك القانون الدولي كما تفعل في الشرق الأوسط، وبعدها صرح" دونالد توسك" رئيس المجلس الأوروبي بأن اليونان وقبرص اليونانية، لهما الحق السيادي في التنقيب على الموارد الطبيعية في شرق المتوسط، ودعا الاتحاد الأوروبي تركيا بأن تبتعد عن تصريحات التهديد شديدة اللهجة والامتناع عن أي تصرفات قد تضر بحسن الجوار مع اليونان (Trofimov,. 2020).

سادسًا: النشاطات العسكرية الاستباقية للطرفين لتحقيق أهداف استراتيجية:

بدأت سياسة الردع تظهر على نحو أكبر عند الطرفين اليوناني- والتركي، عندماأرسلت تركيا سفينة الحفر (Oruc Reis) للتنقيب عن احتياطيات الغاز والبترول في الشواطئ المحاذية لجزيرتي قبرص وكريت، ورافقت هذه السفينة سفن عسكرية من البحرية التركية، كما أجرت مناورات عسكرية في

تحدي واضح لجهود التهدئة الأوروبية، وتعود موجة التصعيد هذه إلى ارسال تركيا سفينة للمسح الزلزالي عام 2020 إلى منطقة تقول اليونان أنها تابعة لها، الأمر الذي دفع اليونان إلى القيام بمناورات عسكرية بمشاركة كل من فرنسا والإمارات، وشهدت المنطقة مؤشرات عدة تدل على المزيد من الاتجاه نحو العسكرة، مما زاد المخاوف من حدوث تحول في النزاع الإقليمي ليصبح صراعًا شاملًا، وشهد عام 2020 تكثيفًا لهذه النشاطات الاستفزازية من قبل دول الإقليم على نحو غير مسبوق، حيثأجرت كل من اليونان وقبرص وفرنسا وإيطاليا تدريبات عسكرية بالقرب من جزيرتي كريت وقبرص، وأجرت اليونان تدريبات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلنت اليونان إجراء مناورات عسكرية في منطقتين بحريتين في منطقة شرق المتوسط (جمعة، 2020).

ردًا على ذلكأجرت تركيا عام 2020 مناورات عسكرية مع جمهورية شمال قبرص، كما أجرت تركيا تدريبات في مناطق قريبة من جزر يونانية مختلف عليها بين تركيا واليونان، وأعلنت تركيا قيامها بتدريبات عسكرية في نفس المنطقتين، وأعلنت وزارة الدفاع التركية القيام بإجراء تدريبات بحرية بالذخيرة الحية في شرق المتوسط، ردًا على فرض الاتحاد الأوروبي العقوبات على مسؤولين أتراك بسبب التنقيب عن الغاز شرق البحر المتوسط، كما كثفت مصر مناوراتها في البحر المتوسط، ونفذت القوات الجوية والبحرية المصرية والفرنسية تدريبًا جويًا مشتركًا تحت اسم (ADEX)، في نطاق البحرين المتوسط والأحمر (سي إن إن بالعربية، 2020).

a. ورغم كون المناورات استعراضًا للقوة ورسالة لتحقيق مفهوم الردع، إلا أنه ترتبت عليها نتائج قد تكون مقدمات لصدام عسكري محتمل، فضلًا عن كونها فرصة سانحة لتعزيز نفوذ بعض الدول الكبرى من خلال عدة مؤشرات هي:

1- **حدوث مواجهات عسكرية خلال المناورات**: مثل هجوم القوات الخاصة التركية عام 1996 على جزيرة يونانية غير مأهولة، واعترض الجيش التركي سفينة الحفر القبرصية سايبم عام 2018، وأعلنت تركيا أن على قبرص ألا تتجاوز الحد في شرق المتوسط، واتهمت قبرص تركيا بتهديد شركة "إيني" لوقف التنقيب، واقتربت سفينة حربية تركية من أخرى يونانية في شرق المتوسط مما دفع فرنسا لإرسال سفن حربية للمنطقة لمساندة اليونان، وأعقب تلك الواقعة قيام اليونان بتنفيذ مناورات عسكرية لمدة ثلاثة أيام مع كل من فرنسا وإيطاليا وقبرص، ومن جانبهاأجرت تركيا تدريبات عسكرية مشتركة جمعت سفينتين تركيتين ومدمرة أمريكية (صلاح، 2020).

2- **إرسال تركيا سفن حربية لمرافقة سفن التنقيب:** عادة ما ترافق السفن الحربية التركية كافة سفن المسح الجيولوجي او التنقيب، وهذا يزيد من احتمالية حدوث مواجهات عسكرية، وهو الأمر الذي أوشك على الحدوث عدة مرات، كان آخرها عام 2020، بين السفينة "كمال رئيس" التركية المرافقة لسفينة التنقيب (Oruc Reis)، والفرقاطة اليونانية " ليمنوس"، مما دفع المانيا للتوسط بين الطرفين (جمعة، 2020).

3- **تدخل فرنسا في المواجهات العسكرية**: عندما كانت سفينة التنقيب التركية (Oruc Reis) تبحر في المنطقة، كانت المقاتلات الفرنسية تحلق بالقرب من جزيرة قبرص اليونانية، وبالتحديد في منطقة متنازع عليها بين قبرص وتركيا، فأرسلت فرنسا فرقاطة وسفينة حربية إلى جزيرة كريت، وهذا بحد ذاته كان بمثابة استفزاز لتركيا، ودعم واضح لليونان (www.arabi21.com)، إضافة إلى موافقة فرنسا على بيع مقاتلات (رافال) إلى اليونان، كما تتواجد حاملة الطائرات شارل ديغول قرب السواحل القبرصية اليونانية (www.aa.com.tr).

4- **تدخل روسيا في منطقة شرق المتوسط**: هناك دائما محاولات روسية لتعزيز تواجدها العسكري في منطقة شرق المتوسط، وخاصة بعد تدخلها في سوريا، وكذلك تواجد قواتها في ليبيا، ويتمثل الهدف الروسي بعيد المدى في تمدد تواجدها العسكري والسياسي جنوب حلف الناتو ومحاصرة القوى الغربية، خاصة أن روسيا ترى في البحر المتوسط امتدادًا للبحر الأسود، في ظل الغياب الأمريكي والانقسام الأوروبي في المنطقة، ولاسيما أن روسيا تقوم بدور مهم في أمن الطاقة الأوروبي، حيث تشكل صادرات الغاز الروسية نحو (37%) من حاجات السوق الأوروبية من الطاقة عام 2019 وقبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية (عبد الفتاح، 2020).

سابعًا: استراتيجيات إدارة الأزمة التركية- اليونانية:

وضعت اليونان استراتيجيتها التي تقوم على التوازن الخارجي في مواجهة تركيا من خلال إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط، الذي جرى إنشاؤه في القاهرة عام 2019 بهدف تنمية التعاون بين هذه الدول في مجالات متعددة، وطالبت فرنسا بالانضمام إلى عضوية المنتدى بينما طالبت الولايات المتحدة أن تقوم بدور المراقب (Ofir Winter and Gallia linden Strauss, 2019:1-4).

حاولت اليونان إدارة الأزمة مع تركيا من خلال الوسائل الجيواقتصادية، أو من خلال التنافس على خطوط الأنابيب، ذلك أن المنطقة الاقتصادية الخالصة التي جرى الاتفاق عليها بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية سوف تقطع الطريق أمام خط غاز شرق المتوسط، وبالتالي فإن الاتفاقية التركية-الليبية كانت بمثابة استراتيجية (الضربة-بضربة) للمحاولات اليونانية من خلال التنافس على خطوط الأنابيب، وهكذا تكون تركيا حاولت أن تستخدم نفوذها في المنطقة الاقتصادية الخالصة لإيقاف مشروع أنابيب غاز شرق المتوسط الذي تسعى إليه اليونان، حيث أنه من الصعب أن تقدم أية شركة دولية بالاستثمار في مياه متنازع عليها (Lika, 2020:11-12).

فيما استمرت اليونان في إدارة الأزمة باستخدام الأساليب الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية، وكرد فعل على قيام تركيا بتوقيع اتفاق ترسيم حدود واتفاق دفاعي مع حكومة الوفاق الليبية، بدأت اليونان استراتيجية التوازن الناعم من خلال استخدام نفوذها داخل المؤسسات الغربية للدفع ضد

تركيا، حيث دفعت الاتحاد الأوروبي للإعلان عن أن الاتفاق هو اتفاق غير مشروع، ونجحت في مساعيها عندما أعلن المجلس الأوروبي عام 2019 أن الاتفاق ينتهك الحقوق السيادية للدول الثلاثة، وأعلن تضامنه مع مخاوف كل من قبرص واليونان، إلا أن هذا التوازن الناعم تحول إلى توازن صلب، لأنه من خلال استخدام اليونان لنفوذها أصدر الكونجرس الأمريكي عام 2019 قانون يدلل على إعطاء طابع عسكري على نحو أكبر لشراكة الطاقة والأمن في شرق المتوسط، وينص القانون على عدة بنود ومنها رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى قبرص اليونانية، وزيادة المساعدة العسكرية الخارجية لليونان، كذلك فإن هناك دلائل أخرى على مزيد من العسكرة واستخدام الوسائل الجيوبوليتيكية العسكرية في إدارة الأزمة اليونانية - التركية، واعتمادها على الردع على نحو أكبر، ومن ذلك إعلان اليونان وفرنسا تأييدهما اللواء المتقاعد حفتر (Tziarras, 2019: 57).

لابد من وجود عوامل أخرى تتدخل لتحديد وحسم مسار الأزمة، وذلك على أساس حساب قدرة الردع لكل طرف، وأن هذه القدرة تعدّ منخفضة بالنسبة لليونان، وبالذات في ظل تزايد القدرات العسكرية لتركيا على نحو كبير، وهذا قد يؤدي إلى إدارة الأزمة بوسائل أخرى بخلاف الردع، ولكن في النهاية قد لا يؤدي ذلك إلى مزيد من التعاون في شرق المتوسط، فاختفاء الردع كوسيلة لإدارة الأزمة قد لا يعني مزيد من التعاون وذلك في ظل المنافسات بين دول المنطقة وبالذات تركيا واليونان في ظل وجود العامل الروسي الذي قد يصبح سببًا في مزيد من التنافس والانقسام بين دول المنطقة، فمثلًا ليس من مصلحة روسيا أن تتعاون دول شرق المتوسط على نحو يؤدي إلى زيادة تنافسها مع روسيا كدولة أساسية مصدرة للغاز لدول الاتحاد الأوروبي، خلاصة القول أن الأزمة قد لا تتجه إلى مزيد من التصعيد في ظل إدارتها بالوسائل الجيواقتصادية وانقسام دول الاتحاد الأوربي بشأن كيفية معالجتها، ولكنها ايضًا قد لا تتجه إلى نتائج مرغوب فيها لإحداث مزيد من التعاون بين دول المنطقة.

ثامنًا: السيناريوهات المستقبلية للصراع التركي اليوناني:

يعد الصراع التركي-اليوناني من الصراعات الدولية التي يصعب حلها، حيث لا توجد مساع دولية واضحة وجادة لحلها أو ربما إدارتها، حيث تتمثل المعوقات كما يلي (Energy Report, 2019):

1- **الصراع على الموارد الطبيعية:** إن أهم سبب أشعل الخلاف بين الدولتين هو الغاز الطبيعي، الذي عمل على تقسيم الأطراف الإقليمية إلى قسمين بين مؤيد ومخالف لتركيا أو اليونان مما زاد الأمر تعقيدًا، إضافة إلى أن اكتشاف الغاز الطبيعي عمل على إضعاف المساعي الدولية لإيجاد حل للصراع، وذلك رغبة بالإفادة من هذا النزاع لتحقيق مصالحهم.

2- **الصراع العرقي والأثني:** ويتمثل ذلك بالصراع بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك حيث يختلفان في العرق واللغة والدين، فنجم عن هذا الاختلاف نزاع لم يكن محليًا مقتصرًا على الشعب القبرصي فقط، وإنما امتد ليصبح صراعًا دوليًا معقدًا بين تركيا واليونان، حيث تعدّ الجزيرة من أهم أسباب الخلاف بين الدولتين في الوقت الحالي.

3- **الصراع على الحدود البحرية والجوية:** ويتمثل بالصراع على بحر إيجة الذي أثر سلبًا في محاولات تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي، ومساعي بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها اليونان للضغط على الاتحاد بعدم قبول عضوية تركيا.

لقد عملت الأطراف الإقليمية على بلورة الصراع وتطوره أكثر وأكثر، فوظفت كل دولة الصراع حسب مصلحتها، فمثلًا روسيا التي تقف إلى جانب تركيا من أجل تحقيق مشروع "تركيش ستريم" تعتبره تعويضًا لها عن مشروع (ساوث ستريم) الذي جرى إلغاؤه، بينما وقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب اليونان في بدايات الأزمة، إلا أنها عادت وأخذت تتبنى موقف المحايد في هذا الصراع كونها تتخوف من تأثير روسيا على أوروبا عبر تركيا، وأن كسب ود تركيا سيكون في صالحها وضد روسيا، وفي موقف مشابه تتبنى إسرائيل موقف المحايد كون إسرائيل تطمع أيضًا بمشروع "تركيش ستريم"، ولعل فرنسا من أكثر الأطراف الدوليين دعمًا لليونان (باكير، 2020)، وفيما يلي عرض للسيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية اليونانية:

أ- سيناريو الحرب:

أدى الخلاف التركي– اليوناني إلى زيادة حدة النزاع الذي لربما يؤول إلى نزاع عسكري بين الطرفين، حيث أن تقسيم الحدود بين مصر واليونان يعدّ نصرًا للطرف اليوناني على تركيا، وهذا ما ترفضه تركيا، واستخدمت اليونان قضية تقسيم الحدود مع مصر كورقة لصالحها بالنزاع التركي، بالمقابل استخدمت تركيا القضية الليبية كورقة مضادة، فاستخدام اليونان وتركيا الأطراف الإقليمية في هذا النزاع، سيعمل بكل تأكيد على دعم سيناريو الحرب، ولربما لن تكون بين تركيا واليونان فقط بل ستشمل أطراف خارجية مؤيدة ومعارضة، ففرنسا التي ستقف بكل تأكيد مع الجانب اليوناني ستعمل على تفجير الصراع من خلال التأثير على الاتحاد الأوروبي لدعم اليونان وإشعال الحرب بين الطرفين بهدف زعزعة قوة تركيا ونفوذها في المنطقة.

ويعزز من هذا السيناريو تصاعد الخلاف وتأزم العلاقات التركية- اليونانية، نتيجة السعي التركي لتعديل الاتفاقيات المتعلقة بترسيم الحدود، والحرص اليوناني على التمسك بالأمر الواقع والتحشيد العسكري المتنامي من الطرفين وعسكرة اليونان لبعض الجزر، وهو ما لا يمكن أن تقبل به تركيا، وتدخّل أطراف إقليمية ودولية لتصعيد الخلاف، وهو ما قد يجعل من تطورها أمرًا واردًا.

هذا السيناريو على الرغم من إمكانية حدوثه يظل أضعف السيناريوهات، وما يضعفه تكلفة المواجة الشاملة التي لن تكون لمصلحة أي طرف، كما أن تأثيراتها ستبقى مدة طويلة من الزمن، وعلى الرغم من وجود بعض الدول مثل فرنسا التي تسعى إلى تأجيج النزاع خدمةً لمصالحها، توجد بعض

الأطراف الدولية التي تسعى إلى احتواء الطرفين، كحلف الناتو والاتحاد الأوروبي وألمانيا وأمريكا، ولا ننسى تقاطع مصالح الدول الكبرى في المنطقة، مما يعزز الحسابات الدافعة لرفض الحرب بين الدولتين.

ب- سيناريو الوصول إلى حل لتقاسم غاز شرق المتوسط:

يعتمد هذا السيناريو على احتمالية حل أزمة غاز شرق المتوسط بالتراضي بين جميع الأطراف من خلال تقسيم عائدات الغاز، وهذا الحل مستبعد حدوثه في المدى القريب، لأن النزاع متأصل تمتد جذوره إلى فترات زمنية سابقة، وأسباب النزاع متداخلة ومتشابكة، فلو كان السبب الوحيد هو الغاز، لربما جرى إيجاد حل للتقسيم، ولكن هناك جذور متشعبة أخرى للصراع، وهناك أطراف خارجية تساهم في استمراريته، بالإضافة إلى وجود دول تسعى إلى توتر العلاقة التركية اليونانية التي ليست من أهدافها تحقيق التراضي بين الطرفين كفرنسا وروسيا وإسرائيل، لكن من زاوية أخرى هناك مساعي الاتحاد الأوروبي للتهدئة بين الطرفين، مع تأكيد كل من تركيا واليونان على رغبتهم بالحوار، ولكن على أرض الواقع لم يتم اتخاذ أي إجراء فعلي وملموس لحل النزاع، لذا يمكن استبعاد حل القضية بالتراضي.

ويفترض هذا السيناريو إمكانية وجود احتكاكات عسكرية أو مواجهة جزئية، يضطر إليها أحد الطرفين لمواجهة التصعيد العسكري للطرف المقابل، وهو سيناريو وارد، فمثلًا التصعيد اليوناني باتجاه عسكرة الجزر المتنازع عليها بين الدولتين، يستفز تركيا، فجزيرة كارداك تعد من الجزر المتنازع عليها، وعسكرتها من قبل اليونان سنة 1996 أثار مواجهات عسكرية جزئية بين البلدين، هذه الاحتكاكات أو المواجهات الجزئية بين الطرفين قد تكون مدخلًا لبدء التفاوض والانتقال لمستوى جديد من إدارة الصراع والسلام بحيث تتم ترجمة المواقف الاستفزازية لخلق حالة من عملية اتفاق طوعية ورسمية بين الاطراف المتنازعة، إما لتسوية الخلافات الاساسية او التعايش بسلام معها دون الوصول إلى النقطة الحرجة التي يمكن فيها استخدام القوة الخشنة بدل التفاوض السلمي.

ج- سيناريو البقاء على الوضع الراهن:

هذا هو السيناريو المتوقع، لأن سيناريو الحرب مستبعد، فالاتحاد الأوروبي يدرك القوة التي تملكها تركيا خصوصًا بعد الثورة الناجحة في الصناعات العسكرية التركية، كما أن ألمانيا تسعى إلى التهدئة، فالدخول بمواجهة عسكرية ما هي إلا خسارة للجانبين (خسارة، خسارة)، فاليونان تدرك ضعفها دون مساندة الولايات المتحدة او فرنسا، وعلى الرغم من الاستفزازات لكل طرف، لا توجد أية بوادر تشير إلى رغبة الطرفان باللجوء إلى الحرب ولا بوادر الحل بالتراضي، وبالتالي فإن بقاء الوضع كما هو يعدّ الأنسب للطرفين على الأقل في الوضع الراهن.

ويفترض هذا السيناريو استمرار عملية التصعيد السياسي بما لا يؤدي إلى انفجار عسكري شامل، مع تطور إيجابي في المفاوضات ومحاولة التوصل إلى صفقة مؤقتة، قد لا تلبي الطموح التركي لكنها تحد من التصعيد العسكري، وإذا كانت اليونان ترفض الحوار غير المشروط فإنها قد تذعن لذلك مستقبلًا، أو قد يرضى الطرفان باللجوء إلى التحكيم الدولي، لأن المواجهات العسكرية ستكون أضرارها كارثية ليس على اليونان وتركيا فقط، بل على المنطقة كلها، وستؤخر من عملية الإفادة من حقول الغاز، كما أن التسوية الشاملة من المستبعد تحققها على المدى القريب نتيجة تعقد الملفات وتشابكها.

ويبقى سيناريو الحلول الجزئية والصفقة المحدودة، سواء بالتفاوض أو بالتحكيم الدولي، هو المرجح، لعدد من الأسباب منها:

1- القدرات العسكرية التركية، فتركيا لم تخضع لتهديدات الاتحاد الأوروبي وعقوباته التي فُرضت عليها، ولم تنجح اليونان في تقديم الخلاف على أنه تركي أوروبي، ومن الصعوبة ربما أن تحقق ذلك، وعليه فقد تخضع لبعض المطالب التركية.
2- أوراق الضغط التركية متعددة، فقد تلجأ إلى خيار إقحام الشركات الروسية في منطقة شرق المتوسط، أو تعليق عضويتها في الناتو، أو السيطرة على الجزر المتنازع عليها، أو السماح للقبارصة الأتراك بتنظيم استفتاء يتيح لهم الانضمام إلى تركيا، إضافة إلى ورقة اللاجئين السوريين، وكل من هذه الأوراق ستكون مزعجة للأوروبيين، كما أن سلامة المنطقة والإفادة منها مرهون بموافقة تركيا، وهذا ما تدركه أغلب الدول الموجودة على خارطة الصراع.
3- السعي التركي للإفادة من أدوار أمريكا وألمانيا وإيطاليا وروسيا أو تحييدها على الأقل، والتأكيد أن الخلاف تركي يوناني فقط وليس تركي أوروبي أو دولي.
4- ترتبط اليونان مع تركيا بحدود ومصالح مشتركة، يصعب أن تضحي بها اليونان.

الخاتمة:

شهدت العلاقات التركية اليونانية منذ أن استقلت اليونان عن الإمبراطورية العثمانية عام 1832 توترات مستمرة، فالمشاكل بين الدولتين قديمة وممتدة منذ فترة طويلة، وشهدت العلاقات بينهما العديد من الحروب والمواجهات (حرب البلقان 1912-1913، الحرب التركية اليونانية 1919-1922، الاجتياح التركي لشمال جزيرة قبرص 1974، ازمة جزيرة إيميا باليونانية او كارداك بالتركية 1995، والمواجهات العسكرية اليومية بين السفن والطائرات التركية واليونانية في بحر إيجة وشرق المتوسط)، بالمقابل كانت هناك فترات من التهدئة والسلام، وتؤثر في العلاقات بين الدولتين مجموعة من التحديات

ومنها: النزاع على جزيرة قبرص، وترسيم الحدود البحرية بين اليونان وتركيا، والصراع بين تركيا واليونان في شرق المتوسط، فيما زادت حدة التوترات في العلاقات بين تركيا واليونان بسبب اكتشافات الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، حيث تقوم تركيا بعمليات استكشاف لاحتياطيات الطاقة في قاع البحر، في منطقة تقول اليونان إنها ضمن جرفها القاري، فهناك صراع اقتصادي، نتيجة الاهتمام بثروات شرق المتوسط، لذا شكل الاتفاق التركي مع ليبيا على ترسيم الحدود محدد رئيس في تصعيد حدة التوتر في العلاقات بين الدولتين، مما يهدد مشروعًا هامًا بالنسبة لليونان وهو خط أنابيب (ميد إيست)، فالتقسيم الذيأجرتهتركيا في ذلك الاتفاق يضع العديد من الجزر التي هي تحت السيادة اليونانية وينقلها للسيادة التركية، وهو ما ترفضه اليونان على نحو قاطع، وهذا ما يعزز الصراع ويجعل الخلاف يأخذ منحنًا تصاعديًا بين الطرفين.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعد اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية-الليبية مصدر لتصاعد حدة الأزمة في العلاقات التركية- اليونانية، حيث رفضت اليونان الاتفاقية كونها تؤثر في مضمون معاهدة لوزان عام 1923 التي تنازلت تركيا فيها عن مطالبها بجزر ذوذيكانيسيا وقبرص.
- أعلنت اليونان أنها المستهدفة من اتفاقية ترسيم الحدود التركية الليبية، نظرًا إلى أنها تخسر جزءًا كبيرًا من منطقتها الاقتصادية الخالصة لحساب تركيا، واعتقادها بحقها التاريخي في البحر الأبيض المتوسط، حيث ترتبط اليونان بحدود بحرية مشتركة مع دولتي الاتفاق (ليبيا وتركيا) وتتصدر تحالفًا إقليميًا يضم مصر وقبرص اليونانية التي تسعى لمنع تركيا عن الإفادة من المصالح الاقتصادية والوجود العسكري في شرق البحر الأبيض المتوسط.
- إن الصراع بين الطرفين هو صراع جيواقتصادي، ذلك لأن اكتشافات الغاز الطبيعي أدت إلى اتخاذ الصراع طابعًا اقتصاديًا من خلال التنافس على موارد الغاز وأحقية استكشافه، وكذلك جيواستراتيجي نتيجة توجه كل من الطرفين لأن تكون محورًا للطاقة في الإقليم، ومن ثم توجهها لمد خطوط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من إسرائيل وقبرص إلى دول الاتحاد الأوروبي.
- تسهم اتفاقية ترسيم الحدود في زيادة المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا من حوالي 41 ألف كلم مربع إلى 145 ألف كلم مربع، يتم اقتطاعها من المنطقة اليونانية في بحر إيجة والبحر المتوسط. ولكن الأهم أنها تجعل مدن (مرمريس وفتحية وكاش) التركية متقابلة (جارة) لمدن (درنة وطبرق وبردية) في ليبيا، مما يسمح بالتالي برسم الجرف القاري لكلا الدولتين بناء على مبدأ خط الوسط، وبدون إعارة أهمية للجزر وبخاصة جزيرة كريت التي تعتمدها اليونان كخط أساس لتحديد مياهها البحرية، فيصبح لها مياه إقليمية ومنطقة اقتصادية خالصة.
- أسهمت اتفاقية ترسيم الحدود التركية – الليبية في اتخاذ اليونان لمواقف متشددة تجاه الاتفاقية حيث ترى أن الجرف القاري لتلك الجزر يمتد شرقا وجنوبا، ويتوسع نحو الشرق والجنوب، ويحد من امتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة التركية جنوب البحر المتوسط، وأن لتركيا أن تحوز على عمق محدد نحو الجنوب بالقرب من خليج أنطاليا فقط.

التوصيات:

- توصي الدراسة بضرورة لجوء الدول إلى الوسائل السلمية لإدارة وحل النزاعات الدولية خاصة في النزاعات التي لها تأثير مباشرة على الأمن والسلم الدوليين.
- دعوة القوى الإقليمية والدولية لاستعمال نفوذها لتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة للطرفين.
- الدعوة لمزيد من الدراسات القانونية لإتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، وأثرها المباشر في سيادة اليونان على بعض الجزر التابعة للأخيرة.

المصادروالمراجع

أحمد، ي. (2018). الصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط، بوابة الهدف الإخبارية، على الرابط: **https://2u.pw/HDCfd.**

باكير، ع. (2020)، **الموقف الأوروبي والأمريكي من النزاع في شرق المتوسط**، على الرابط: https://arabi21.com

توماس، ك. (2020). **تركيا والجغر افيا السياسية للغازفي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط**، مركز تريندز للبحوث والاستشارات.

الجبالي، ع. (2020). النزاع التركي – اليوناني في شرق المتوسط: أسبابه ومواقف الأطراف الإقليمية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 24 (93)، 63-74.

الحاج، س. (2020)، أين تقف الولايات المتحدة في أزمة شرق المتوسط؟، **https://tinyurl.com**

المنوفي، ك. (1993)، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت

جمعة، ع. (2020). **التوترات شرق المتوسط و انعكاساتها على تركيا والمنطقة**، مركز تريندز للبحوث والاستشارات.
حنا، ع. (2010). **العلاقات التركية اليونانية 1930-1941 مجلة دراسات إقليمية**، جامعة الموصل، 6 (17)، 61-101.
خضيرات، ع. (2016). العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاة المنطقة العربيه (2002، 2012)، **مجلة المنار للبحوث والدراسات**، 22 (4)، 1-26.
الذيب، ل. (2018). **تنقيب عن الثروة في بحر من الصراع، ثروة لبنان من النفط والغاز ما بين ترسيم الحدود البحرية ومغانم الدول الكبرى**، مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية.
الرنتيسي، م. (2020). **ليبيا في سياسة تركيا الخارجية. حقائق جديدة في معادلات البر والبحر**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
سليمان، ح. (2009) **الحدود الدولية والمياه الاقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها**، أبوظبي.
شهاب، أ.، هنية، ب.، الصيداوي، س. (2020). الآثار القانونية المترتبة على توثيق الأمم المتحدة للإتفاقيات الدولية: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا نموذجا، **مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية**، 2 (5)، 1-25
الشيخ، م. (2018). **نظرية العلاقات الدولية**، القاهرة: جامعة القاهرة.
صلاح، م. (2020)، غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الإقليمي، مركز الحوكمة وبناء السلام، **www.mena-acdp.com.**
عبد الرحمن، م. ي. (2004). **التدخل الانساني في العلاقات الدولية**، ابو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
عبد الفتاح، ب. (2020)، روسيا في شرق المتوسط، على الرابط: **www.shorouknews.com**
عدوان، ا.، فياض، ج. (2020). **محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياتة الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأنبار، العراق.
عويضة، ش. (2019). **استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة**، بيروت.
قدورة، ع. (2021) السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
كوش، ع. (2020). **العلاقات التركية الليبية بين الماضي والحاضر، المصالح والاستراتيجيات**، العربي الجديد.https://www.alaraby.co.uk
مصطفي، ج. (2020). **التدخل التركي في ليبيا و أثرة في الأمن القومي المصري**، المركز العربي للبحوث والدراسات.
مقلد، ا. (1987)، نظريات السياسة الدولية، دار السلاسل، الكويت.
منصور، م. (1993)، مفاهيم اساسية في صنع القرار السياسي، المكتبة العربية، القاهرة.

المواقع الالكترونية:

روسيا اليوم (2019). الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على تركيا بسبب قبرص، على الرابط: **https://bit.ly/2gKncil**
سي أن أن بالعربية (2020)، مصر تعلن عن اجراء تدريب بحري مشترك مع فرنسا في البحر المتوسط، **https://arabic.cnn.com.**
قناة الحرة (2019). ردًا على الاتفاق العسكري بين تركيا وحكومة الوفاق.. اليونان ستطلب الدعم من الناتو، على الرابط: **https://cutt.us/q0xya.**
مركز الجزيرة للدراسات (2020). **تركيا واليونان: صب الغاز على خطوط النزاع بشرق المتوسط** الدوحة.
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2019). **مذكرة التفاهم الليبية– التركية أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية، قطر.**

الخرائط:

خارطة رقم (1)، تبين مسار خط انابيب الغاز (إيست ميد) بين اليونان وقبرص وإسرائيل: على الرابط:
https://www.marefa.org:Israel-Europe_pipeline.JPG
خارطة رقم (2)، تبين المنطقة البحرية التي ستدخل ضمن السيادة التركية الليبية حسب اتفاقية الترسيم
https://www.saf7a-a5era.com/2020/10/Maritime-delineation.html

References

Allison, T.G., (2016), The Essence of **Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis, https://academic.oup.com/edited-volume/27993/chapter-abstract/211707775?redirectedFrom=fulltext, pp, 272-286**

Alibabalu, S., and Sarkhanov, T. (2023). **Geopolitics and Geoeconomics of the Eastern Mediterranean Gas Conflict: Analysis of Turkey's Policy**, Geopolitics Quarterly, Volume: 18, No 4, pp, 94-115

Badarin, E., and Schumacher, T. (2022). The Eastern Mediterranean Energy Bonanza: A Piece in the Regional and Global Geopolitical Puzzle, and the Role of the European Union**, volume: 70, issue, 3,** https://doi.org/10.1515/soeu-2022-0036

Lika, I. (2020), **Greek Security Policy in the Eastern Mediterranean, SETA Analysis.**

Mackenzie, M. (2020). **Turkey's Blue Homeland sea doctrine sails on despite admiral's resignation**, Ahval, at: **https://bit.ly/391nz16**

Meredith, S., (2020). Turkey's Pursuit or Contested Oil and Gas Reserves Has Ramifications the Region. **https://tinyurl.com**

Ofir, W., Gallia, l. (2019). **Strauss, the Significance of the Eastern Mediterranean Gas Forum Institute for National**

Security, Studies.

Trofimov, Y. (2020). France Sends Navy to Eastern Mediterranean Amid Turkey-Greece Standoff. **Wall Street Journal**, 5 (5), 40-84.

Tziarras, Z. (2019). **Cyprus's Foreign Policy in the Eastern Mediterranean and the Trilateral Partnerships a Neo Classical Realist Approach in Zenpnas Tziarrasi** (ed). The new Geopolitics of the Eastern Mediterranean Trilateral Partnerships and Regional Security, Norway Peace Research Institute OSO.

Vogler, S., Eric V. Th. (2015), **Gas discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for regional maritime security**, The German Marshall fund of the United States.

Yakis, Y. (2020). Turkey, Egypt would have much to gain from détente, **at: https://arab.news/mn4xs**

Website:

Ankara lashes out at Israel (2020), **Greece and Cyprus for signing a gas agreement in east- med**. English, **at: https//bit.ly/36um618**

Energy Report (2019). **Israel ،Cyprus and Greece set to sign Pipeline Deal,** https://www.energy-reporters.com

The Conversation. (2020). Turkey-Greece conflict in eastern Mediterranean is Less about Gas Than Vacuum Left By Trump **https://tinyurl.com/yysm**

Turkish blockade (2018) of energy for Cyprus drilling continues, ANSA, 12 February: **https://googl/gqpckx**